نحو تثمين مشاريع الطلبة وتشجيع روح المبادرة خدمة للتنمية الوطنية

Towards valuing students' projects and encouraging entrepreneurship for national development

فضيلة أعمر*

جامعة زيان عاشور الجلفة

Fadila Amor

University ZianeAchourDjelfa

live.mirage@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/14 تاريخ القبول: 2023/10/10 تاريخ النشر: 2023/12/07

- **الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحول الذي غير من مسار الجامعة التقليدي الذي لم يبد سابقا اهتماما في توافر شراكة حقيقية بينها وبين مؤسسات الإنتاج ، أي عزلة الجامعة بكافة أنشطتها عن المجتمع من حيث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فكثير من المشاريع البحثية التي تجريها الجامعات لم تخرج إلى حيز التنفيذ وبالتالي لم يكن هناك دور للجامعة في قيادة المجتمع وتطويره، وهذا الأمر يدل على غياب السياسة والأهداف الواضحة التي تنظم عمل الجامعة مع القطاع العام والخاص وتحقيق الشراكة مع مؤسسات الإنتاج وهذا ما دفعنا إلى تسليط الضوء على التحول الجوهري في رؤية مؤسسات التعليم العالي (الجامعة) وتوجهاتها باعتبارها مراكز أكاديمية منتجة للمعرفة وناقلة لها، وذلك من خلال إحكام الربط بين خطط الجامعة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما ما يتعلق بما جاء به القرار: 1275 المؤرخ في: 27 سبتمبر 2022 القاضي بتحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي وتجسيد روح المبادرة لديهم في إدارة الأعمال وإنشاء الشركات والمقاولات القائمة على الابتكار خلقا للثروة ومناصب الشغل، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز المعطيات وتحليلها بما يتلاءم وموضوع الدراسة ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة بما يساهم في إشراكهم في المسار التنموي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، البحث العلمي، حاضنات الأعمال، التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

Abstract: This study aims to highlight the transformation that changed the traditional course of the university, which did not previously show interest in the availability of a real partnership between it and the production institutions, i.e. the isolation of the university with all its activities from society in terms of teaching, scientific research and community service, as many research projects conducted by universities did not come into effect and therefore there was no role for the university in leading and developing society, and this indicates the absence of policy and clear objectives that regulate the university's work with the sector. Public and private and achieving partnership with production institutions This is what prompted us to highlight the fundamental shift in the

*- المؤلف المرسل

vision of higher education institutions (the university) and their orientations as academic centers that produce and transmit knowledge, by tightening the link between the university's plans and economic and social development plans, especially with regard to what was stated in Resolution 1275 of September 27, 2022, specifying the modalities for preparing a draft graduation note to obtain a university degree - an emerging institution by students of higher education institutions and embodying the spirit of The initiative they have in business management and the establishment of companies and contracting based on innovation to create wealth and jobs, has been adopted descriptive analytical approach to highlight the data and analysis in line with the subject of the study and among the findings of the study of the need to link the university with its economic and social environment and develop the spirit of entrepreneurship among students in a way that contributes to their involvement in the development path of the country.

Keywords: business incubators, development, economic development, scientific research, social development, University.

مقدمة:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي بما تضمنه من رؤوس أموال فكرية ضخمة ومتنوعة الأداة الرئيسية لقيادة التقدم في المجتمع والعلاقة الطردية بين الارتقاء العلمي والفكري لهذه المؤسسات ومستوى التقدم في أي دولة تعكس وتوضح أن بداية وسبيل التقدم يبدأ من النهوض بمؤسسات التعليم بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص.

أن التوجه الصحيح اليوم يتطلب إخضاع الجامعة لمتطلبات سوق العمل وذلك بالتحكم في نوعية المناهج وعدد الطلبة في كل اختصاص والتنظيم والإدارة الجامعية والذي يتطلب إجراءات وتغييرات عميقة في هيكلية الجامعة ودراسات شاملة عن سوق العمل الحاضر والمستقبلي بما فيه أسواق العمل الحقيقية ومعرفة متطلبات كل وظيفة وكيفية توفير الكفاءة اللازمة.

إن المعرفة والمهارات وطريقة التفكير وغيرها من الأمور التي يكتسبها الطلبة من النظام التعليمي هي القيمة التعليمية المضافة لهم والناتجة عن عملية التعليم، وهذه القيمة المضافة لا يمكن تقييمها عن طريق الاختبارات أو الامتحانات التي يطالب بها الطالب أثناء السنة الدراسية فحسب بل هو تلاؤم عملية التعليم هذه مع أهداف النظام التعليمي واحتياجات الطلبة والمجتمع بعد التخرج أي مدى ملاءمتها لسوق العمل.

وتكون اتجاهات الجامعة من خلال ربطها بالإنتاج والبحوث والعلاقة مع المجتمع والمشاركة في التنمية الثقافية على المستوى الوطني والإقليمي وتضمين المشكلات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن محور التفاعل الحقيقي بين منظومة التعليم الجامعي والقطاع الاقتصادي عامّا كان أم خاصا هو التحول والانتقال من مرحلة التعليم والبحث إلى مرحلة تأهيل المعرفة ، ثم مرحلة الإنتاج وخدمة المجتمع أي تحويل مخرجات البحوث إلى منتجات في السوق وبالتالي ترويج ثقافة تطوير الأعمال في المجتمع، إن القصد وراء هذا التوجه العالمي نحو إنشاء حاضنات الأعمال جاء لدعم المشاريع الريادية ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة الانطلاقة من اجل تأمين فرص عمل إضافية وتوليد دخل إضافي لأصحاب المشاريع ، والإسهام في تحقيق الثروة والنمو من أجل إحداث تغير تنموي مستهدف لتطوير اقتصاد الدولة.

وعليه ونظرا لأهمية هذا القرار وما يحققه للجامعة والطالب من مكسب على حد سواء ، حاولنا تسليط الضوء على الجوانب المتضمنة لهذا الأخير من خلال قراءة تحليلية لمواده التي ثمّنت البعد الحقيقي للمكانة التي ينبغي أن تكون عليها الجامعة وذلك بتخريج رواد أعمال حاملين لأفكار ومشاريع خالقين للثروة ومناصب الشغل .

الإشكالية:

تعد الجامعة من أهم مصادر المعرفة والإبداع وإعداد الطاقات البشرية وصقلها وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والبحث والتدريب وهي في نفس الوقت الأكثر مسؤولية عن التغيرات الحاصلة في هذا المجتمع، فالجامعة اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع فمنه تشتق قيمها وأهدافها ومواردها ومعلوماتها، وإليه تعاد هذه القيم والأهداف والموارد والمعلومات في شكل إنجازات وخدمات بحثية ويد عاملة مؤهلة ومدربة.

فالجامعة بمثابة المحرك الأساسي للتنمية المستدامة لأنها هي أساس ومنبع التوصيلات العلمية والاكتشافات والاختراعات والسبب في تقدم الصناعات ، وبموجب القرار رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 تهدف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية التقنية والثقافية وتوجيه المؤسسات التعليمية والبحثية لتكون مترجمة لنظرية العمل البحثية بما يحقق التفاعل المستمر بين الفكر والممارسة باتجاه تحقيق الأصالة والرصانة العلمية والتفاعل مع التجارب والخبرات بالشكل الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية مجتمعنا.

وفي السياق قد أصبحت حاضنات الأعمال أولوية من أولويات الوزارة المعنية كونها تساهم في تزويد المبادرين من الطلبة بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع، لذا فإنها تعد بمثابة برنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروات ونشر التكنولوجيا وتسويقها وخلق فرص عمل ، فضلا عن تخفيض أخطار الاستثمار للمؤسسات الناشئة ، فحاجة المشروع إلى الحاضنة يضمن بقاءه وحمايته من المخاطر التي تحيط به وإمداده بطاقة الاستمرارية ومزودا بفعاليات وآليات النجاح ، بالإضافة إلى ترشيد الاتجاهات الريادية نحو المقدرة على توليد المنتجات الجديدة والإبداعية في التنافس في ظل تبنّي مشروعات لا تخلو بالتأكيد من المخاطر العالية ولكنها داعمة لاستدامة نمو الاقتصاد الوطني.

ولذلك تحاول الدراسة الحالية استكشاف هذه التطلعات نحو ريادة الأعمال عبر الإجابة على التساؤلات التالية:

ما الجديد الذي جاء به القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022؟ وكيف يساهم هذا الأخير في تغيير بوصلة توجه الجامعة والطالب من التقليدي إلى الفعالية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة كفاعل حيوي اقتصاديا واجتماعيا وكمؤسسة مواطنة من خلال إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل المطروحة في المجتمع وفي المساعدة في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة وفي خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى أهمية الجامعة والطالب الجامعي كعضو فاعل في دفع العجلة التنموية للبلاد باعتباره المحور الذي ترتكز عليه النهضة الاقتصادية وعلاقة ذلك بما توفره له الجامعة من دعم لوجيستي والوصول به إلى الحصول على شهادة جامعية –مؤسسة ناشئة.

أهداف الدراسة:

هدف الدراسة إلى بيان مدى أهمية الجامعة والطالب الجامعي كعضو فاعل في دفع العجلة التنموية للبلاد باعتباره المحور الذي ترتكز عليه النهضة الاقتصادية وعلاقة ذلك بما توفره له الجامعة من دعم لوجيستي والوصول به إلى الحصول على شهادة جامعية –مؤسسة ناشئة.

1- تحديد المفاهيم:

1-1- الجامعة: "مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع... وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي والمجتمع تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وآمالهم ، والجامعة ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لأي عصر بل داخلها، وليست شيئًا منعزلاً وليست شيئًا تاريخيًا لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤثرات الجديدة، إنما تعبر عن العصر، كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل" (زويلف، 1998، ص. 245).

كما أنها "المنظمة التي طورت القدرة على التكيف والتغير المستمر لأن جميع أعضائها يقومون بدور فاعل في تحديد وحل القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل" (زيدان، د- ت، ص. 17).

ويتضمن مصطلح الجامعة أبعادا عديدة منها جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة للمهن المتخصصة وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني، وجامعة لثوابت المجتمع وخصوصياته الثقافية، وجامعة لموارد ومصادر المعرفة، بما ييسر تجديدها وإنتاجها وجامعة لمقومات الحياة من حيث الشراكة الفاعلة في الحياة الجامعية، وجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة، تتآلف مدارسهم الفكرية لخدمة الطلاب والارتقاء بالبحث العلمي وخدمة المجتمع (الصغير، 2005، ص.21).

فالجامعة عبارة عن نظام يتألف من مجموعة من العناصر المتكاملة التي تكون في تفاعل متبادل، ولكي يتم فهم ذلك النظام لابد من فهم أهم مكوناته التي تعد حلقات مستمرة ومتكاملة من المدخلات والعمليات والمخرجات (العليجي، 2013، ص.197).

1-2- البحث العلمي: هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة، أو الوصول إلى حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تهم الفرد والمجتمع، فالبحث العلمي نشاط منظم وطريقة في التفكير وأسلوب لتقصي الحقائق اعتمادا على مناهج موضوعية محققة لمعرفة الارتباط بين هذه الحقائق ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية (حسانة، 1999، ص.106).

والبحث العلمي هو استعمال منهج معين أو أكثر وبإتباع خطوات و قواعد معينة لإجراء عملية فحص أتقص حقيقة دقيقة تهدف إلى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، كما أنه نموللمعرفة والتحقق منها، وهو وسيلة للدراسة يمكن عن طريقها الوصول إلى وضع حلول لمشكلة معينة (العسكري، 2004، ص.18)

كما يعرف أيضا بأنه نشاط أجهد إنساني مبذول يبدأ بالنظرية وينتهي إليها، وبين البداية والنهاية يمر بالمنهج العلمي الذي يكمن دوره في تعديل أو دعم النظرية ، فالبحث هو إذن طريقة أو أسلوب أو منهج يتبعه الباحث لحل مشكلات أو تفسير ظواهر علمية، وذلك بهدف توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميته (حافظ، 2009، ص.8)

كما أنه أيضا نتاج إجراءات منظمة ومصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة والتعامل معها بموضوعية وشمولية وتطويرها بما يتناسب مع مضمون واتجاه المستجدات البيئية الحالية والمستقبلية (دويدري، 2000، ص.69)

1-3- حاضنات الأعمال: عرفتها منظمةE SCWA بأنها مؤسسة قائمة ولها كيان قانوني وذات علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون بإقامة مؤسسات وهدفها تقديم حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات والآليات الساندة لتجاوز الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق (اسكوا، 1995، ص.16).

توفر الحاضنة البيئة السليمة لتأسيس وعمل المشاريع الصغيرة، وعرفت بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال لا سيما المشروعات الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو من خلال المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة (الحناوي، 2001، ص.10).

وكمتوسط ترعى الحاضنة الواحدة حوالي 40 شركة صغيرة تقدم لها الاستشارات العلمية والخدمات الإدارية بكلفة منخفضة وتمتد مدة الاحتضان بين 3- 5 سنوات (شلبي، 2003، ص.4).

ويرتكز مفهوم حاضنات الأعمال على كونها منظومة من العمليات صممت لتشكيل مظلة متكاملة من الخدمات المتنوعة تقدم تحت سقف واحد ومن خلال العديد من الفروع المرتبطة مع بعضها بشبكة معلومات واتصالات تؤمن عملية احتضان الأعمال ابتداء من مرحلة التأسيس ولحين نضوج المشروع ونجاحه والاستعداد للخروج من مظلة الاحتضان إلى العالم الخارجي.

1-4-التنمية: يقال ينمي ونماء أي زاد وكثر فالنماء هو الزيادة ويقال أيضا نما وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا (القاموس، 2006، ص.33)

والتنمية لغة أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر وفي الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار.

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية ونذكر منها تعريف "كيندل برجر "Kindleberger"حيث عرفها على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية من المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر

إنشاؤها كما عرفها Baldwin في كونها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط ، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معنية تعبر عن التقدم(الرشدان ، 2005، ص.56) فالتنمية هي عملية إرادية هادفة وجامعة تستهدف تحقيق تبدل جذري في أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ونقل المجتمع من وضع معين إلى وضع أفضل (نعيم ، 1999، ص.131).

وبذلك فهي تغيير قوي وكبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي تقررها وتحددها لنفسها، أي التغير في الأنماط الأفضل، بل وأيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة في أمورهم وشؤونهم (بوزغاية، 2008، ص.85).

1-5-التنمية الاقتصادية: هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن (عجيمة، البثني، 2004، ص.21-22)

1-6- التنمية الاجتماعية: فهي تهتم بضرورة الالتزام من جانب الدولة بمعنى التنمية مع الاهتمام بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم واستغلال الموارد لتحقيق رفاهية الجميع، كما تركز على ضرورة الاهتمام بالتخطيط وبناء المؤسسات لخدمة المواطن والعمل على إشراكهم وتعاونهم مع بعضهم وصولا إلى التنمية المطلوبة، وهي نفسها مبادئ التنمية الشاملة (فهمي، 1999، ص.61).

وهي أيضا حركة إحياء حضاري ترد للمجتمعات المختلفة قدرتها على التجدد ذاتيا وتفتح أمامها الإبداع ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل وتحرير عقله من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد (الحسن، 1999، ص. 173)، هي أسلوب للتغير الاجتماعي المخطط في المجتمعات المحلية إذا كان تناولها منذ البداية مدركا للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبارها عملية شاملة ومتكاملة تتضمن تغييرات بنائية في المجتمع نفسه أكثر من اهتمامها باستشارة النمو الاقتصادي.

2- ما جاء في القرار1275 المؤرخ في 27 سبتمبر2022:

تزامنا مع التوجه الحكومي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها إعادة الجامعة إلى سكة البحث العلمي الفعال وربطها بسوق العمل ومن جملة هذه القرارات القرار و1275 القاضي بتحديد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي ، وقد تضمن القرار شرحا مفصلا للأهداف المتوخاة

من هذه العملية ، إذ يرمي هذا المشروع أساسا إلى تكوين جيل من الطلبة المشبعين بروح التفاؤل وروح المبادرة وخلق جيل جديد من رواد الأعمال وإنشاء الشركات والمقاولات القائمة على الابتكار وهذا بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل بدلا من البحث عنها، للعمل من أجل إيجاد حلول تقنية وتكنولوجية أو رقمية للمؤسسات.

كما يتطلب الحصول على شهادة جامعية –مؤسسة ناشئة مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال موجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تنتهي عند تخرجهم بإنجاز مذكرة قابلة للتحول إلى مؤسسة ناشئة.

وتشمل هذه العملية طلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية وطلبة علوم البيطرة في مختلف التخصصات والكليات.

كما يتلقى الطلبة في هذا المشروع دورات تدريبية تكوينية وأعمالا وإدارتها والتسويق الإلكتروني والمناجمنت والتمويل والمحاسبة.

وللطالب الذي هو في نهاية مساره التعليمي ، صاحب فكرة قابلة للتحويل لمؤسسة ناشئة الحق في مرافقته من قبل حاضنة جامعية ، ومناقشة مذكرته للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة، كما أن هذا المشروع يمكن أن ينجز من طرف فريق عمل متكون من مجموعات صغيرة من 2-6 طلبة من تخصصات وكليات مختلفة ، وبعد مناقشتهم لمذكرات التخرج من طرف لجنة علمية للتقييم والتداول مختلطة ، مكونة من المؤطر وعضو من حاضنة الأعمال الجامعية أو دار المقاولاتية وممثل عن الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وعند نهاية الدراسة الجامعية يحصل الطالب على دبلوم مؤسسة ناشئة وعلى وسم –لابل- مشروع مبتكر.

وتتكفل إدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمرافقة المشاريع وتتكفل إدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمرافقة المشاريع الحاصلة على وسم-لابل- من قبل اللجنة الوطنية لمنح هذه العلامة، وهذا من أجل تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة، وتثمين هذه المشاريع الفائزة بدعم مالي من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين (عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

3- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكاروحاضنات الأعمال الجامعية:

إن الهدف من إنشاء هذه اللجنة التي تعمل تحت الإشراف والوصاية المباشرة لوزير التعليم العالي هو "استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة.

ويقع على عاتق هذه اللجنة الاستشارية والتنسيقية مهام " المتابعة والمرافقة لحاضنات الأعمال ومراكز الدعم التكنولوجي والابتكار "، وتكلف بالعمل على وضع " سياسة قطاعية لترقية وتطوير الابتكار والتحويل التكنولوجي وكذلك الإشراف على تجسير العلاقة الجامعة المؤسسة، وتفعيل ربط واجهات مؤسسات التعليم العالي البيداغوجية والبحثية بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، كما تقوم بالتقييم المستمر والمتواصل لحاضنات الأعمال وتقديم تقارير مفصلة عنها إلى الوزير.

وتسهر اللجنة كذلك بالتنسيق مع المؤسسات الجامعية والبحثية على خلق الظروف المناسبة والبيئة الملائمة لتمكين الطلبة الجامعيين المبتكرين من وضع مشاريعهم الابتكارية حيز التطبيق والإنجاز الفعلي "وهذا في إطار تحقيق أهداف الدولة في " إعطاء كل الحوافز للشباب الجامعي حاملي المشاريع لإنجاز مشاريعهم والدفع قدما بإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى المؤسسات الجامعية وتثمين دورها.

وتقوم اللجنة بوضع الأطر التنظيمية والتقنية لربط الصلة بين وزارتي التعليم العالي واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والصغيرة، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين الحاصلين على وسم "لابل."

وتتكفل أيضا بإنشاء روابط آليات الدعم العمومية، كالصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة والوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية لتيسير وتسهيل تمويل المشاريع المبتكرة للطلبة الجامعيين.

وتتشكل اللجنة التي تم إنشاؤها بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 من ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الوزارية ذات الصلة ووكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين والمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخبراء جامعيين (عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

4- أهم الاتفاقيات المصاحبة لهذا القرار:

ومن أبرز الاتفاقيات التي أسهمت في تعزيز هذا القرار في 22 نوفمبر 2022 ذلك الذي وقع بين وزارتي التعليم العالي والثقافة والفنون، اتفاق شراكة وتعاون في مجال الأفكار المبتكرة ومشاريع الطلبة القابلة للتحويل إلى مؤسسات ناشئة.

وتأتي هذه الاتفاقية في ظل المساعي التي يشهدها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الهادفة إلى جعل الجامعة قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحويل المشاريع الابتكارية للطلبة

الجامعيين إلى خلاقة للثروة ومناصب الشغل وترسيخ ثقافة إنتاجية تنافسية جديدة ، وإسهامها في رسم استراتيجيات وسياسات تساعد الدولة على بناء اقتصاد معرفة قوي، وهذا من خلال التعليم والتكوين والبحث العلمي والابتكار والتنمية الاقتصادية لقيادة المجتمع نحو الرفاهية والازدهار علاوة على الامتيازات التي تمنحها لهم وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة وهذا لأن مستقبل التشغيل والتشغيلية سيكون عن طريق المؤسسات الناشئة .

بالإضافة إلى توقيع اتفاقيتي تعاون بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي واقتصاد المعرفة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الأولى في إطار التعاون في مجال الابتكار والمقاولاتية أما الثانية تتعلق بالتعاون في ميادين التكوين والبحث التطوير التكنولوجي.

تهدف الاتفاقيتان إلى مرافقة الحاضنة الجامعية من أجل الحيازة على علامة حاضنة وتشجيع ومرافقة المشاريع المبتكرة من أجل الحصول على براءات الاختراع وكذا مرافقة المشاريع المبتكرة الجامعية من أجل الحصول على علامة مشروع مبتكر إلى جانب مرافقة الحاضنات الجامعية من أجل إنشاء المؤسسات الناشئة.

كما تهدف الاتفاقيتان إلى تشجيع ومرافقة الطلبة والباحثين الدائمين والأساتذة الباحثين الحائزين على براءة الاختراع من إنشاء المؤسسات الناشئة ومؤسسات مصغرة فضلا عن مرافقة طلبة الدكتوراه من أجل تسجيل براءات الاختراع وإنشاء مؤسسة ناشئة أو مصغرة، علاوة على المساهمة في تمويل هذه المؤسسات.

ويندرج إبرام هاتين الاتفاقيتين في سياق تظافر الجهود للمساهمة في تحسين النظام البيئي للابتكار والمقاولاتية وبعث روح المقاولاتية لدى الشباب سيما منها المقاولاتية المبتكرة والرفع من جهة أخرى من جودة المشاريع وكذا في عدد المؤسسات الناشئة، لاسيما من خلال الانتقال إلى مرحلة إعداد النموذج الأولي وتجسيد فكرة المشروع على أرض الواقع.

كما يرمي هذا التعاون الثنائي إلى تمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من الاستفادة من الوسائل المادية المتوفرة على مستوى مراكز البحث، لاسيما من خلال إنشاء فرق بحث مختلطة تعكف على معالجة الإشكاليات والتحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة والابتكار في الجزائر، فضلا عن مرافقة المشاريع المبتكرة وذلك باستغلال المنصات الرقمية (عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

5- موقع الجامعة في ظل المسيرة التنموية للمجتمع:

باعتبار التقدم السريع والتحولات ف مختلف المجالات تسعى جميع البلدان النامية إلى تحقيق أهدافها التنموية وخاصة التركيز على الرأسمال البشري عن طريق التعليم كدعامة لكل نهضة اجتماعية واقتصادية، كما أن الرؤيا الجديدة والرضا البشري تمثل الموارد الأساسية ذات أهمية قصوى للتنمية الشاملة والمستمرة، خاصة في عالم متشابك المصالح والاهتمامات وشديد التنافس نحو الأفضل في تشكيل فكر وثقافة المستقبل ومقتنعين بأن التربية والتعليم العاملان الجوهريان في تنمية موارد المعرفة والإبداع.

هذه التغيرات التي تشهدها المجتمعات تراهن على قدرة الجامعة على تحقيق التنمية للفئات والمجتمعات كركن أساسي من أركان بناء دولة متعلمة وعصرية تقوم على المشاركة المجتمعية وتساهم في توفير ما يحتاجه المجتمع والتنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، فالتعليم العالي يمثل عملية صناعة لأجيال المستقبل وأن الفائدة من استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة، لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات (أبوهلال وآخرون، 1998، ص.84).

وبالتالي تعتبر الجامعة حجر الأساس بالنسبة إلى مجتمع يطمح للنهوض ويصبو إلى تحقيق التنمية في كل المجالات فهي نظام مفتوح يسمح بالتبادل والاتصال ، ولا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها والمسندة إليها إلا من خلال المحافظة على جودة المعرفة العلمية وتطويرها لأجل استخدامها في النهوض بالمجتمع ، وهذه الوظائف لا يمكن أن تؤديها الجامعة إلا في ظل توفر مجموعة من العوامل والشروط تعود في جانب منها إلى الهياكل والتنظيمات، وفي جانب آخر منها إلى عناصر العملية التكوينية والإنتاج المعرفي الذي تضمنه وتقدمه والجو العام الذي تعمل فيه.

فالنسق الفعال لإنتاج المعرفة يحتاج أولا إلى إدراك التحول في طبيعة المعرفة ومكانتها ودورها في المجتمعات المعاصرة (مجتمعات المعرفة)، ثانيا إصلاح مراكز صناعة وإنتاج المعرفة (الجامعات ومراكز البحوث) بشكل خاص بما يضمن لها أن تكون مواكبة لعصر الانفجار المعرفي وتساهم في إنتاج المعرفة لما لها من أواوية في تصحيح وتطوير الرؤية والمسار المستقبلي لجامعتنا ، فمن تحديات العلم أن الإبداع إذا لم تتحول ثماره إلى واقع اقتصادي ملموس الأثر في حياة الناس فلسوف يظل هامشيا لا يحفزه طلب اجتماعي قوي يؤصل جذوره ويرسي دعائمه في المجتمع ، ويهيئ لتقبل الأفكار الرائدة المتداولة في قاعات البحث والمختبرات من خلال القطاع الإنتاجي إلى سلع ومعدات وأساليب عمل يتداولها ويمارسها المواطن في حياته اليومية .

فالإبداع بمعنى الانطلاق والشمول والانفتاح على المستوى الفكري من شأنه أن يقضي على التشظّي في المعرفة، فعن طريق الإبداع يمكن معرفة العلاقات بين الظواهر بما في ذلك العلل الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية وعن طريق الربط بين الظواهر تتكامل المعرفة (الناشف، 2005، ص.14).

6- متطلبات سوق العمل:

إن المعرفة والمهارات وطريقة التفكير وغيرها من الأمور التي يكتسبها الطلبة من النظام التعليمي وهي القيمة التعليمية المضافة لهؤلاء الطلبة والناتجة عن عملية التعليم، وهذه القيمة المضافة لا يمكن تقييمها عن طريق الاختبارات أو الامتحانات التي يطالب بها الطالب أثناء السنة الدراسية فحسب بل المهم هو تلاؤم عملية التعليم هذه مع أهداف النظام التعليمي واحتياجات الطلبة والمجتمع بعد التخرج أي مدى ملائمتها لسوق العمل (الكلو، 2012، ص.163) ويعرف سوق العمل أنه عبارة عن مناطق جغرافية تتفاعل فيها قوى العرض(أفراد يبحثون عن عمل) وقوى الطلب (أصحاب أعمال يبحثون عن أفراد لتشغيلهم) ويقسم سوق العمل إلى (عكة، 2010، ص.227):

- أسواق العمل المحلية.
- أسواق العمل الخارجية.

تأتي قوى العرض بما تقدمه الجامعة من خريجين مكتسبين خبرة علمية تحتاج إلى توظيفها، وللجامعة وظائف رئيسية تتمثل في (التدريس والبحث العلمي وخدمة البيئة والمساعدة في إعداد التنمية البشرية وتقديم خدمات للمجتمعات المحيطة وتحقيق تكافؤ الفرص وإعداد الرجال والبناء للأدوار القيادية):

إن الإصلاح شرط من شروط تطوير الجامعة الحديثة وتكون اتجاهات الجامعة من خلال ربط التعليم العالي بالإنتاج والبحوث والعلاقة مع المجتمع والمشاركة في التنمية الثقافية على المستوى الوطني والإقليمي وتضمين المشكلات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن معظم البلدان العربية تعاني من مجموعة اختلالات في منظومة إعدادها لتأهيل المتخصصين في الجامعات ومعاهد التعليم العالي ومن هذه الاختلالات الأساسية:

- غياب المنهاج المتكامل لتأهيل المتخصصين.
- المستوى المتدني لمعارف هيئة التدريس مهنيا.
- ضعف تزويد المكتبات بالكتب الحديثة والدوريات.
- عدم اكتمال جاهزية المختبرات بما يتناسب ومتطلبات التعليم العالي.

7- الجامعة وسوق العمل وآلية الموائمة:

إن التوجه الصحيح اليوم يتطلب إخضاع الجامعة لمتطلبات سوق العمل وذلك بالتحكم في توعية المناهج وعدد الطلبة في كل اختصاص والتنظيم والإدارة الجامعية والذي يتطلب إجراءات وتغيرات عميقة في هيكلة الجامعة، ويتطلب دراسات شاملة عن سوق العمل الحاضر والمستقبلي بما فيه أسواق العمل الحقيقية ومعرفة متطلبات كل وظيفة وكيفية توفير الكفاءة اللازمة ويتم ذلك من خلال:

• إعداد الدراسات بالخطط والاستبيانات التي تتولاها الجامعات والأساتذة وفق معايير علمية مدروسة.

• على الجامعة أن تتمتع بدرجة من المرونة في تحديد الاختصاصات الملائمة وعدد الطلبة المقبولين في تلك الاختصاصات على أساس الرغبة وحاجة سوق العمل.

• عدم التركيز على الجوانب المهنية والتقنية والتأكيد فقط على الجانب الأكاديمي للتعليم الجامعي في كثير من الأحيان وبأن الجامعة مؤسسة علمية لا علاقة لها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغرضها نقل الثقافة ونشرها بالإضافة إلى النظرة المتدنية للمهارات التقنية باعتبارها تكتسب بالخبرة وليس بالدراسة الجامعية الرصينة.

• التوسع الأفقي في الجامعات والذي ساهم في تعزيز التطور الكمي على حساب التطور النوعي وحالة الانفصال الملحوظ ما بين مخرجات النظام التعليمي وحاجة سوق العمل مع التركيز الواضح على الاختصاصات الإنسانية لإمكانية تأمين مستلزماتها المادية والبشرية على حساب الاختصاصات العلمية والتقنية.

بات اليوم على أن يكون التوجه نحو الجامعة المنتجة، ليس الغاية منه تحقيق أرباح للجامعة بقدر ما هو إيجاد مصدر آخر بديل لتمويلها، والذي ينعكس إيجابا على توعية التعليم الجامعي في الدراسة الأولية والعليا والبحث العلمي ، كما يعطي للجامعة استقلالية ومرونة أكبر في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والعلمية ، فضلا عن ذلك إن تحقيق هذا التوجه يسهم في ربط الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية والاقتصادية وجعل الجامعة المنتجة أداة للتنمية ومرتكزا أساسيا لإقامة المشاريع ، إذ تزايدت الدعوات لمطالبة الجامعة بضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقاتها بمجتمعها والبحث عن أدوار ووظائف جديدة تستطيع من خلالها تقديم خدماتها للمجتمع بمختلف مؤسساته وفئاته لتزويدهم بالمعرفة المتجددة والخبرة الفنية، بحيث تصبح الجامعة شريكا فعالا مع المجتمع بمختلف قطاعاته (ماهر، 2017، ص.242)، وللجامعة دور أساسي في التمكين من المنافسة كونها منتج رئيس للمعرفة إذ ترتقي بالإنتاج المحلي أو الوطني من خلال

تحويل المعرفة والتكنولوجيا الجامعية إلى منتجات تسهم في تحقيق تنمية المجتمع (Gibbons,1989, p.24)، وهذا يتم ضمن الشراكة البحثية والتي تعني تنمية وتطوير العلاقة والاتصال ما بين الجامعات كبيوت خبرة ومجتمع معرفة ومؤسسات الإنتاج في المجتمع كجهات مستفيدة من البحوث والاستشارات المقدمة من الخبراء (القحطاني، 2008، ص.16).

إن للشراكة البحثية فائدة تعود على الجامعة ومؤسسات الإنتاج، منها توفير مصادر تمويل جديدة تمكنها من تطوير أدائها ورفع كفايتها التعليمية وتعزيز المركز التنافسي للجامعة ، وتوفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعة، وربط البحوث التطبيقية بالمشكلات التي تواجه القطاع الخاص والعام، وزيادة قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة والإفادة منها في تطوير المجتمع، كما تمكن بمؤسسات الإنتاج من الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية في معالجة مشكلات العمل والإنتاج ، والإفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة المنتجة بالجامعات.

كما يمكن للجامعة المنتجة أن تحقق دورها في التعليم من خلال استحداث تخصصات جديدة تخدم مؤسسات المجتمع، إذ لابد من تحديث وتطوير المناهج الجامعية من خلال استخدام طرائق تدريس تشجع على التفكير والتحليل والنقد فضلا عن تكامل الجانب النظري مع الجانب العملي وتوفير فرص التدريب الميداني للطلبة واستحداث أساليب تقويمية تهتم بقدرة الطالب على تطبيق ما تعلمه في الميدان العملي، أما دور الجامعة المنتجة في البحث العلمي التأكيد على البحوث التطبيقية التي تخدم العملية الإنتاجية ، واحتضان حاملي الأفكار من خلال ما توفره من حاضنات ودور للمقاولاتية للمرافقة وتطبيق ابتكارات الباحثين من براءات اختراع والتسويق لها واعتماد صيغة العقود بين الجامعة ومؤسسات المجتمع لضمان حقوق الطرفين وتحديد مسؤولية كل منها، أما دور الجامعة اتجاه المجتمع يكون من خلال انفتاح الجامعة على مؤسساته للتعرف على مشكلاته وإيجاد الحلول لها.

8- حاضنات الأعمال ودورها في المر افقة:

توفر حاضنات الأعمال فرصا استثمارية لمخرجاتها بهدف تحويل أفكار المبتكرين الجامعيين من نموذج مخبري إلى منتج ذو قيمة مضافة بفضل الدعم المقدم من طرف الحاضنات، فالشباب الجامعي حين انضمامه إلى حاضنة الأعمال يحتاج إلى معايير معينة توفرها للاستفادة من نتائج الأبحاث لتمكين ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية، الصناعية والتجارية وتوجيه كل البحوث العلمية والتقنية نحو التطبيق في الميدان العلمي، واستثمار نتائج البحوث من خلال

إنشاء شركات ناشئة ترتكز على العلم والتقنية ، وتوفر الحاضنة الآليات التالية (الحسين، 2020، ص ص.26-27):

- احتضان الشركات الابتكارية وتوفير كل وسائل البحث والتطوير للجامعة.
- إتاحة فرص أوفر لنجاح وتطوير الشركات الناشئة المعتمدة على العلم والتقنية العالية.
- تأهيل الشركات الناشئة لولوج السوق ومجالات الأعمال المربحة.
- تشجيع وتطوير الدراسات الميدانية من أجل إنشاء بنك معلومات خاص بالشركات الابتكارية التي من شأنها تنمية الثروات الوطنية.
- تسهيل اندماج خريجي الجامعة في النسيج الاقتصادي بتشجيعهم على إنشاء شركاتهم الخاصة.

إن الرؤية السطحية لحاضنات الأعمال كونها فقط فضاء لرعاية المبادرين من أصحاب الأفكار الطموحة والريادية لتوظيف خبراتهم ومواهبهم في مشاريع تسهم في تحقيق أهدافهم نظرة غير مكتملة، فهي تهدف أيضا لخدمة المجتمعات، فرعايتها للموهوبين والمبدعين يمكن أن يمثل فرصة للمجتمعات المختلفة للاحتفاظ بالكفاءات العلمية المتوافرة لديها بدلا من هجرتها، فبالإضافة لدورها في خلق مؤسسات ناشئة فهي تعمل أيضا على تطوير ما هو موجود من مؤسسات من خلال تلبية احتياجاتها في ظل شراكة قائمة على تبادل المنفعة.

وكما ورد في المادة التاسعة من القرار 1275 فان الطلبة بعد حصولهم على وسم "لابل" مشروع مبتكر - وهذا بعد مناقشة أعمالهم أمام لجنة علمية وخبراء متخصصين، تقوم إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة هذه المشاريع للتحول الفوري إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم "لابل" (المادة 9من القرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر2022) ويتم تسجيل المشاريع المتميزة في مسابقة وطنية لأفضل المؤسسات الناشئة وتثمّن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المهتمين بالمجال (المادة: 10 من القرار 1275).

وبذلك يتحول الخريج من باحث عن منصب عمل إلى صانع للثروة وخالق لمناصب شغل، بفضل الامتيازات التي تتمتع بها مؤسسته وذلك من خلال ملامستها لاحتياجات مجتمعه فضلا عن أهميتها الاستثمارية والتنموية الناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة ومرونتها وسهولة انتشارها جغرافيا ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها القوة المحركة لاقتصاديات الدول.

9- المشروعات الصغيرة وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية:

تتصف المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا وأهم هذه الخصائص هي (Issa ,s.d, pp. 4-5):

- **سهولة التأسيس**: تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة، مما يساعد على تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات، كما تتمتع هذه المشروعات بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية وذلك لبساطة هيكلها الإداري والتنظيمي ، وجمعها بين الإدارة والتشغيل.

- **استقلالية الإدارة ومرونتها** :تتركز إدارة معظم المنشآت الصغيرة في شخص مالكها، فهي تتسم بالاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل النجاحات ، مما يترتب على ذلك بساطة التنظيم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة ، كذلك قلة الروتين كما أنها تتبع هذه الصناعات خططا واضحة وسياسات مرنة ، كما تتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أو الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها، وأيضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشآت.

- **إتاحة فرص العمل**: تستخدم هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة مما يساعد على توفير فرص عمل لأكبر عدد من العاملين، كما تكفل هذه الصناعات امتصاص القوى العاملة بمختلف مهاراتهم.

- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة**: تستطيع المنشآت الصغيرة بسبب انخفاض تكاليفها الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى التحول والتكيف مع متغيرات التحديث والتطور والنمو، وتتمثل قدرة هذه المنشآت على التكيف مع المتغيرات مثل قدرتها على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق والتمويل، كما لديها القابلية على الابتكار خصوصا في مجال التعبئة والتغليف، وسهولة حرية اتخاذ قرار الدخول والخروج من السوق ، كما يمكن تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة في مدة زمنية قصيرة.

- **أداة للتدريب الذاتي**: تعدّ هذه المنشآت مراكز للتدريب الذاتي لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم للعمل باستمرار وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية مما يحقق اكتسابهم لمزيد من المعلومات والخبرات والمعرفة.

- **ارتفاع جودة الإنتاج**: لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم بالجودة والدقة.

- **الانتشار الجغرافي الواسع**: هذه الخاصية تجعل المشروعات الصغيرة تغطي مناطق واسعة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك لانخفاض تكاليف تأسيسها ومحدودية إنتاجها من جهة وإمكانية إقامتها في أماكن ومساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الإنتاج وصغر حجمها.
- **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر**: تتميز هذه المنشآت بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها وبالتالي يقلل من مخاطرة الاستثمار الفردي في هذه المشاريع.

وللمشروعات الصغيرة أهمية بالغة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أوالدول النامية ، حيث تعد هذه المشروعات من أفضل الوسائل للانتعاش الاقتصادي ، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفيرها فرص عمل للعاطلين وخلق الثروة وترسيخ الأمن الاجتماعي من خلال رفع مستوى الدخل الفردي والتخفيف من عبء الفقر.

خاتمة:

يعد التعليم العالي أحد المرتكزات الأساسية في اقتصاد أي دولة لما له من دور في إعداد رأس المال البشري والفكري وتكوين طاقات معرفية تساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، وفي ظل التوجه الاقتصادي للبلاد بات من الضروري إعادة هيكلة هذا القطاع بما يتوافق والحركة التنموية التي تشهدها البلاد ومن خلال ما تم التوصل إليه ارتأينا إلى تقديم بعض التوصيات التي من شأنها الاستفادة منها لضمان تحقيق المواءمة بين الجامعة و سوق العمل:

- إعداد الخطط العلمية والاستبيانات من قبل الجامعة والأساتذة الجامعيون لمعرفة حاجة المجتمع وسوق العمل.
- على المؤسسات ذات العلاقة وضع سياسة وطنية وبرامج تطبيقية وتطوير المناهج الدراسية التي تؤكد على الجوانب العملية واكتساب المهارات.
- ضرورة مساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال على احتضان المبادرين والمبتكرين ودعمهم ماديا.
- دعم الدولة للمؤسسات الناشئة وحمايتها من المستورد الأجنبي وتوفير القروض الميسرة وسن التشريعات والقوانين الداعمة لهذه الصناعات جنبا إلى جنب الصناعات الكبيرة كونها بعضها يكمل الآخر ومتابعة تطبيق ذلك بشكل جدي من قبل حاضنات الأعمال.
- ضرورة زيادة حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي كونه المحرك الأساسي للتنمية المحلية والوطنية.

- إن آلية الحاضنات تعد واحدة من أنجح الخيارات لمعالجة مشاكل المؤسسات الناشئة والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقدم حاضنات الأعمال للمشروعات الريادية الفرصة ومن ثم الموارد المالية والبشرية والخدمات الساندة مما يعزز القدرة على مواجهة المخاطر التي تمتاز بها تلك المشروعات.
- تنمية ثقافة التفكير المستقل والإبداع والابتكار لدى الطالب من خلال تكوينه بما يتوافق ومتطلبات العصر (التركيز على الجانب العملي من خلال ملامسته لواقع سوق العمل واحتياجاته.
- تفعيل الأنشطة العلمية والاجتماعية والترفيهية والرياضية في الجامعة بما تساهم به في تنمية روح الإبداع وتنشيط الفكر والذاكرة وكسر روتين الدراسة الذي يعيشه الطالب بشكل يومي.

- قائمة المراجع:

- أبوهلال وآخرون. (1998). مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية، مركز البحوث والدراسات، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (9)، نابلس.

- اسكوا. (1995). نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة، نيويورك.

- الحسن إحسان محمد. (1999). موسوعة علم الاجتماع، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات.

- الحناوي، محمد صالح وآخرون. (2001). حاضنات الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- الرشدان عبد الإله زاهي. (2005). في اقتصاديات التعليم، عمان: دار وائل للنشر .

- الصغير، أحمد حسين. (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي، ط1، القاهرة، عالم الكتب للطباعة والنشر.

- العجيلي حمد صالح ربيع. (2013). التعليم العالي في الوطن العربي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- العسكري عبود. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، دمشق، دار النمير.

- القاموس. (2006). مكتب الدراسات والبحوث، بيروت: دار الكتب العلمية.

- القحطاني منصور بن عوض صالح. (2008). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين في أبها، م13، ع 42.

- القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر2022.

- الكلوفلن مارتن. (2012). التخطيط الاستراتيجي للجامعات والتعليم العالي، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

- بن الشيخ الحسين الجويد. (2020). دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- بوزغاية باية. (2008). تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسنطينة.

- حافظ فرج أحمد. (2009). مهارات البحث العلمي في الدراسات التربوية والاجتماعية، ط1، مصر: عالم الكتب.

- حسانة، محي الدين. (1999). التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعة اللبنانية، بيروت: دار الفكر العربي.

- دويدري رجاء وحيد. (2000). البحث العلمي وأساسياته النظرية وممارسته العملية، دمشق: دار الفكر.
- زويلف مهدي، والطروانة. (1998). تحسين منهجية البحث العلمي، ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
- زيدان محمد مصطفى، شعث صالح مضيوف (د- ت). مناهج البحث في علم النفس والتربية، جدة: دار المجمع العلمي.
- شلبي، نبيل. (2003). لنموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة من قبل الغرفة التجارية والصناعية إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها.
- عجيمة محمد عبد العزيز، محمد علي البثني. (2004). التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عكة محمد إبراهيم. (2010). مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية، مجلة الأزهر، العدد (144)، جزء 2.
- فهمي محمد السيد. (1999). تقويم برامج المجتمعات الجديدة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ماهر أحمد حسن محمد، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة، المجلة الدولية للبحوث التربوية، المجلد 41، العدد 2.
- نعيم معتز. (1999). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة دمشق، المجلد 15، العدد 1.
- Gibbons Michael (1989). Higher Education Relevance in the 21st century, Unesco world conferece, on Higher Education, Held in Paris, France Octobre (5-9).
- Toyin Ajibade Adisa, Issa Abdulraheem, Chima Mordi. (2014). The characteries and challenges of small Businesses in Africa: Exploratory stydy OF Nigerian voll, P 4. 5.